

اتباع الأئمة الفقهاء فرع اتباع خير الأنبياء صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،

فقد أتم الله عز وجل نعمته على عباده بالإسلام، وبيعته نبيه صلى الله عليه وسلم ليبين هذا الدين القويم، وأوحى إليه القرآن العظيم فقال عز وجل: ﴿وَقَرَأْنَا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْتٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾، فجعل هذه الشريعة مكنونة في معاني القرآن الكريم وجعل النبي صلى الله عليه وسلم مبلغًا ومعلمًا ومبينًا للأحكام، فقال جل من قائل: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾. فكانت سنة النبي صلى الله عليه وسلم – الوحي غير المتلو- مصدرًا للأحكام الشرعية بعد القرآن الكريم.

ثم اصطفى الله عز وجل صفوة خلقه لصحبة خير خلقه صلى الله عليه وسلم، فكان الصحابة مصابيح هداية، قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحيح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: **(خير أمتي القرن الذي يلوني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)** الحديث¹، فنشروا الإسلام وعلموا العلم، وتفرقوا في أقطار الأرض ليبليغوا هذا الدين بعقيدته وأحكامه وأخلاقه، فأخذ عنهم أتباعهم ثم أتباع التابعين وهكذا إلى عصورنا هذه.

فما تزال تلك المزية لهذه الأمة المحمدية، في تمسكها بالسند المتصل للعلم الشريف إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وما زاغ عن هذه المزية إلا هالك، يورد أتباعه موارد الردى، ويبعدهم عن سبيل الهدى، فكانت شر عقوبة له، لتَنَكَّبه عن مسلك العلماء الربانيين في السعي ليندرجوا في سند العلم الشريف إلى نبي الهدى صلوات ربي وسلاماته عليه.

ومن الشُرور التي دخلت على الأمة في هذه العصور المتأخرة أخذ المعارف والعلوم من غير طرقها المعتادة في أمة الإسلام، فصار الناس يكتفون في تلقي هذه العلوم والمعارف على وسائل الاتصال والتواصل الحديثة معرضين، مع ذلك، كمال الإعراض عن الجلوس في مجالس العلم بين

¹ صحيح البخاري 5/60، صحيح مسلم 16/85 واللفظ له.

العلماء المسندين، على ركبهم متأدبين، متابعين سيرة الأمة المحمدية على مر العصور والتاريخ. فترى الرجل يجلس على أريكته، وقد امتلأت عيناه بالنوم وجوارحه بالكسل يدعي أنه يتعلم يدرس علم يسمعه على هذه الفضائية أو تلك، وترى آخر يجلس على طاولته وأمامه حاسوبه يجول في الشبكة العنكبوتية بين موقع وآخر مطالعًا مقالات ومنشورات لا يعلم من صاحبها ومن المعلق فيها ولا من أين أخذ علمه وما الدافع الذي دفعه ليكتب أو يعلق. فيظن هؤلاء الناس أنهم قد تلقوا العلم وصاروا أصحاب أهلية للدعوة إلى الله. ولكن على الحقيقة، ترى أن هؤلاء الناس قد امتلأت عقولهم من أباطيل أو تشويشات تورد ظمأنهم إلى سراب لا إلى ماء، فيزداد ظمأً على ظمأ، ويبقى في غياهب جهله يتطوح دون أن يجد من يعينه، لا سيما إذا تسرى الكبر إلى نفسه فصار يرى نفسه صاحب علم وثقافة إسلامية تبوؤه مكانة المحاكم لأفكار غيره لينقذ جيدها من رديتها، ولعمر الله إنه أبعد ما يكون عن ثقافة إسلامية أو زوادة تعينه على طريق طلب الحق. فكيف يصل إلى الحق من لم يستتر بعلم عالم أو فقه فقيه يبين له ما انغلق عليه من المعاني، أو تردد فيه من المتشابهات؟

ومن هذه الأفكار التي يتلقفها البعض ثم تراه ينشرها بين الناس، أن الصواب هو اتباع النبي صلى الله عليه وسلم لا اتباع فقيه أو إمام. وهذه كلمة حق أريد بها باطل، فما من أحد من الأمة إلا ويجب عليه اتباع النبي صلى الله عليه وسلم، وهؤلاء الفقهاء هم من هذه الأمة ويجب عليهم ما يجب على غيرهم. ولكن المقصود في الباطن غير ما يصرح به في الظاهر، والله يتولى السرائر. وأمام هذه الأفكار التي تشوش عقول بعض المسلمين أحد من الواجب أن أبين الحق في هذه المسألة، فأقدم البحث المختصر التالي والله ولي التوفيق:

وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم وترك اتباع الرأي بلا دليل:

الإسلام هو الاستسلام لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة²، وهذا التعريف يعتبر كافيًا في الدلالة على وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم بل الاستسلام لأمره ونهيه ولما جاء به.

ومع ذلك نجد أن بيان الله عز وجل يفيض بالآيات الدالة على وجوب الاتباع، قال تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾³ فمن خالف النبي صلى الله عليه وسلم قصدًا، معرض للخزي في الحياة الدنيا بأن تصيبه الفتنة، ومعرض أيضًا لعذاب أليم يوم القيامة. وقال جل وعلا: ﴿يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحكمكم﴾⁴ فبين أن هذه الشريعة هي الحياة الحقيقية التي ينبغي للمؤمن أن يبتغيها، وأن طاعته للرسول صلى الله عليه وسلم هي فرع عن طاعة الله عز وجل وأنها واجبة. وقال تعالى: ﴿وما

² أي مما يستوي في معرفته العامي والعالم، كوجوب الصلوات الخمس، وصوم رمضان وحرمة الزنا وشرب الخمر وغيرها من الأحكام.

³ النور: 63

⁴ الأنفال: 24

أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب⁵ مبيّنًا أن الرسول صلى الله عليه وسلم هو المبلغ عن الله عز وجل وأنه يُبَلِّغُ حُكْمَهُ فتجب طاعته في الأمر والنهي، في المنشط والمكروه.

وفي الحديث من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص بالكتابة قائلاً له مومياً إلى فمه الشريف: **(اكتب فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق)**⁶. وحديث الرجل المتكئ على أريكته يقول بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلال استحللناه وما وجدنا فيه حرام حرّمناه، ثم قال صلى الله عليه وسلم: **(ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله)**، فهو المبلغ لهذه الشريعة، فإن لم يُتبع هو فمن الذي يتبع؟

وأما اتباع الرأي بلا علم فالنهي عنه أكثر من أن يحصى فإنك ترى أن الله عز وجل ينهى عن أن يفتق الإنسان ما لا علم له به فقال تعالى: **(ولا تقف ما ليس لك به علم، إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً)**⁷ فإن الإنسان يجب عليه الطلب والبحث عن الحق ولكن

إن لم يكن أهلاً لكل ذلك أو لبعضه فيقول الله عز وجل فيه: **(فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)**⁸، قال القرطبي في تفسيره: "لم يختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها، وأنهم المراد بقول الله عز وجل: **(فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)** وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره ممن يثق بميزه بالقبلة إذا أشكلت عليه، فكذلك من لا علم له ولا بصر بمعنى ما يدين به، لا بد له من تقليد عالمه"⁹.

فمن لم يستطع أن يكون عالماً - وهذا لا يتسنى لكل أحد وإلا غُدم تنوع الاختصاصات في هذه الدنيا وكان الناس جميعاً على اختصاص واحد - فعليه أن يسأل من سلك طريق العلم قبله فيرشده إلى الحق، وهذه الآية لا تتعلق فقط بالعلوم الشرعية، وإنما يندرج تحتها العلوم الأخرى كالطب والهندسة والاقتصاد وغيرها والله أعلم. ثم يذم الله عز وجل تقليد الآباء والأجداد في باطلهم فيقول على لسانهم مقولتهم المذمومة: **(بل قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون)**¹⁰.

وأما في الحديث فقد أخرج القرطبي في تفسيره حادثة الصحابي الذي أفتاه بعض الناس بوجوب الغسل على ما فيه من الجراحات بعد الجهاد فمات، فلما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك قال: **(قتلوه قتلهم الله، أفلا سألوا إذ لم يعلموا، إنما شفاء العي السؤال)**¹¹، أي أن الجهل جلاؤه بسؤال أهل العلم، فلا يجوز للمرء أن يصدر أحكامه عن وهم وبُعد عن العلم وأن العلم يكون بالنظر في الأدلة، وكذلك بتقليد من نظر في الأدلة. والحديث الأجلّ من هذا وذاك، ما رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم في الحديث الصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله

⁵ الحشر:7

⁶ أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (98).

⁷ الإسراء:36.

⁸ الأنبياء:7.

⁹ الجامع لأحكام القرآن 11/290.

¹⁰ الزخرف:22.

¹¹ الجامع لأحكام القرآن 5/221.

عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالماً، اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا)¹²، فانظر إلى هذا المدرك الدقيق في صفة هؤلاء الجهال إذ يفتون برأيهم بلا دليل ولا علم، فيكون سبباً في إضلال أنفسهم وإضلال الناس. ولو أن الناس قلدوا أهل العلم لما ضلوا عن سواء السبيل.

فهذه جملة لا أحسب أن هناك من ينازع فيها أو يعترض عليها، وإنما أوردتها لأبين أنه لا أحد من المسلمين، خاصتهم وعامتهم، قد يداخله شك في وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما ما درج عليه أصحاب مقولات اللامذهبية من الدعوى أنهم هم الذين يتابعون النبي صلى الله عليه وسلم دون غيرهم من أتباع المذاهب المعتمدة، لا تسلم لهم؛ لأن هذا القدر من الفهم مشترك بينهم وبين غيرهم من المسلمين.

مقولة أن اتباع النبي صلى الله عليه وسلم خير من اتباع الأئمة:

لا ريب بعد الذي تقدم في الفقرة السابقة أن اتباع النبي صلى الله عليه وسلم هو أمر واجب، وهو خير من يتبع صلوات ربي وسلاماته عليه. ولكن هل يصح اعتبار أن من يتبع أحد الأئمة المجتهدين هو مُعْرِض عن اتباع النبي صلى الله عليه وسلم؟

في الحقيقة هذه المقولة من أعجب ما سمعت ممن يدعي متابعة السلف، ذلك أنه - في ذهنه - يعتقد أن اتباع الأئمة الأربعة يجعلون الأئمة أنداداً للنبي صلى الله عليه وسلم، وهذه مغالطة شنيعة، فكيف يتأتى لمسلم أن يترك متابعة النبي صلى الله عليه وسلم ويدعي متابعة نبي غير نبي الإسلام فضلاً عن متابعة أحد أفراد أمته استقلالاً؟ أليس هذا هو عين الخروج عن الإسلام؟ لا يتصور من أي مسلم أن ينطوي يقبله على مثل هذه الضلالة وإلا لحكم عليه بالكفر والردة.

إن السنن قد وردت إلينا بطرق ينقلها رجال، وقد بحث علماء مصطلح الحديث وعلم الرجال في أحوال المتون والأسانيد، فبينوا صحتها وضعفها، سليمها ومعلولها. وهي - أي السنن - ذات ثبوت ظني ودلالة ظنية إلا ما كان منها متواتراً وقطعي الدلالة، وفكيف يستطيع أن يدعي مدع أنه قد علم¹³ (علم اليقين) أفعال النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يشاهده عياناً، بل نقل ذلك عن غيره؟! غيرة؟!

فما زالت سنة النبي صلى الله عليه وسلم فيها الكثير من التعارض الظاهري الذي يحتاج إلى الترجيح سنداً وممتناً وهذا لا يخفى عن طالب علم. وعليه لا يدعين أحداً أنه يبلغنا صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم - مثلاً -؛ ذلك أنه لم يشاهده بأمر عينه، وإنما اطلع على أحاديث كما اطلع غيره من الأئمة وفهم مقداراً من هذه الأحاديث قد يكون أصاب الحق في فهمه هذا وقد يكون أخطأ. وأبلغ ما نقل في هذا الباب قول الأئمة: رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب. فلا يعدو كلام صاحب هذا الرأي، رأياً من الآراء التي يؤخذ منها ويرد. وعليه لا يسلم له أن يدعي أنه يتابع النبي صلى الله عليه وسلم، بل، على التحقيق، هو يتابع ما فهمه وما رجع لديه من سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وليس له أن يرجح قطعاً فهمه على فهم غيره ولا سيما أن فهم

¹² جامع بيان العلم (197).

¹³ أي علم قطعي لا يداخله ظن أو شك.

الأئمة رضي الله عنهم مبني على أدلة ناهضة¹⁴، وعلومهم تلقونها ممن علا سنده في العلم إلى النبي صلى الله عليه وسلم¹⁵.

إن ما استخلصه العلماء ولا سيما الأئمة الأربعة رضي الله عنهم من سنة النبي صلى الله عليه وسلم أودعوه في كتب فقهمهم. فإن من يطالع كتاب فقه على مذهب الحنفية مثلاً فهو يقرأ ما فهمه أبو حنيفة من سنة النبي صلى الله عليه وسلم بدليله، وليس من رأيه وهواه. وكذلك من قرأ كتاب فقه على مذهب الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله تعالى. وهو لا يقرأ سنة شرعها أبو حنيفة أو الشافعي أو مالك أو أحمد، إنما يقرأ سيرة وسنة النبي صلى الله عليه وسلم وفقاً لأدلة كل إمام. فهل يكون من فعل ذلك متبّعاً للإمام أم للنبي صلى الله عليه وسلم؟ لا أعتقد أن هذه المسألة فيها لبس على أولي الأبواب¹⁶.

وقد يتبادر السؤال: فكيف يستطيع العلماء أن يرجحوا بين هذه الأدلة؟ وما هي القواعد التي ينبغي اتباعها لاستخلاص الأحكام الفقهية؟ في الحقيقة الجواب على هذا السؤال مودع في كتب أصول الفقه، ولكن بالتأكيد لا يكفي أن يكون الحديث في صحيح البخاري ومسلم لكي نرجحه على غيره، بل قد عد الحافظ العراقي أن الترجيح بما في الصحيحين هو الوجه الرابع بعد المائة من أوجه الترجيح¹⁷ وليس الوجه الأول من أوجه الترجيح كما يحلو لأتباع "السلف" أن يروجوا، ثم يحكموا على من لم يلتزم بهذا المنهج في الترجيح بالضلالة واتباع الأئمة بدلاً من النبي صلى الله عليه وسلم¹⁸، بل الترجيح له منهج قائم بنفسه دقيق المدرك والمسلك.

أصول المذاهب الفقهية الأربعة:

لا شك أن كل إمام من الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم قد بنى فهمه لسنة النبي صلى الله عليه وسلم على أصول اعتمدها وقواعد اتبعها تشكل منهجاً لطريقة فهمه ولمدرسته من بعده. فما هي هذه الأصول التي بنى عليها المجتهدون اجتهادهم. سأعرض فيما يلي لذلك بشكل سريع ومختصر – لأن كتب الأصول هي محل التطويل في هذا الباب - لأصول المذاهب الأربعة التي بنى عليها الأئمة فروع مسائلهم. ولكن قبل ذلك سأشير إلى السند العلمي لكل إمام من الأئمة الأربعة رضي الله عنهم وعمن أخذوا علومهم، لغرض بيان علو إسنادهم ورفعة شأنهم في العلم الشرعي، وكفاهم أن أطبقت الأمة على إمامتهم رضي الله عنهم.

1- الإمام النعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي: المولود سنة 80 للهجرة والمتوفى سنة 150 للهجرة، فَعَمَّرَ سبعين سنة قضاها في العلم والتعليم. وكانت نشأته بالكوفة وهي أسعد

¹⁴ وأين اجتهاده من اجتهاد الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم.

¹⁵ وأفة أصحاب هذا الفكر، هي أنهم يجعلون فهمهم وما ترجح لديهم هو الحق الذي لا باطل معه، وما ترجح لمخالفهم هو الباطل الذي لا حق معه، فانظر رحمك الله أي الفريقين أولى بنعت التعصب الأعمى؟!

¹⁶ على الرغم من مشاغبة أدعياء "السلفية" في هذه المسألة الواضحة، لا شيء إلا **تقليد** لابن القيم وشيخه!

¹⁷ ولعل الوقت يسعف في مقالة عن هذه الجزئية إن شاء الله تعالى.

¹⁸ ويكفي أن نعلم أن البخاري ومسلم رحمهما الله، لم يودعا في صحيحهما كل الحديث الصحيح وفقاً لشروطهما، كما صرحا بذلك. فبماذا يجب صاحب مقولة ترجيح ما في الصحيحين على غيره، إن استدل مخالفه بحديث صحيح على شرطهما أو شرط أحدهما، مما لم يودع في الصحيحين؟ وما أكثر أمثله ذلك في الفقه الإسلامي.

الأمصار بأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ملأها عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه علماً وعلماً. وقد أخذ عن كثير من كبار علماء عصره لخصها هو بنفسه عند جوابه للمنصور عمن أخذ العلم فقال: "عن أصحاب عمر عن عمر، وعن أصحاب علي عن علي، وعن أصحاب عبد الله بن مسعود عن ابن مسعود، وما كان في وقت ابن عباس على وجه الأرض أعلم منه - أي وقد أخذ علمه عن أصحابه-" فقال المنصور: "لقد استوثقت لنفسك". وقد كتب عن أربعة آلاف شيخ حتى ذكره الذهبي في كتابه تذكرة الحفاظ، التي هي ثبت حفاظ الحديث. ولا نريد أن نطيل في ترجمته فذلك له مكان آخر إن شاء الله تعالى.

أما أصول مذهبه فذكرها هو بنفسه قائلًا: "أخذ بكتاب الله، فإن لم أجد فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسوله، أخذت بقول أصحابه من شئت منهم وأدع قول من شئت ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وابن المسيب - وعد رجالاً - فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا".

وقد قال محمد بن الحسن -تلميذ أبي حنيفة-: "العلم على أربعة أوجه: ما كان في كتاب الله الناطق وما أشبهه، وما كان في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المأثورة وما أشبهها، وما كان فيما أجمع عليه الصحابة وما أشبهه، وكذلك ما اختلفوا فيه لا يخرج عن جميعهم، فإن وقع الاختيار فيه على قول فهو علم نقيس عليه ما أشبهه، وما استحسنته فقهاء عامة المسلمين وما أشبهه وكان نظيرًا له، ولا يخرج العلم عن هذه الوجوه الأربعة".

2- الإمام مالك بن أنس الأصبحي إمام المدينة: هو أمام دار الهجرة الذي تشد الرحال إليه من أقطار الأرض ولد سنة 93 للهجرة وتوفي سنة 179 للهجرة عن ستة وثمانين سنة. سمع عن عدد كبير من علماء عصره فقد أخذ عن ربيعة الرأي وعن نافع مولى ابن عمر، حتى سمى بعض علماء الحديث سلسلة الرواية (مالك عن نافع عن ابن عمر) بسلسلة الذهب. وحدث عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه. وحدث عن نفسه فقال: "ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك".¹⁹ وحدث عنه خلق من الأئمة كسفیان الثوري وابن عيينه وشعبه وابن المبارك والشافعي وغيرهم. كتابه الموطأ أول كتاب في الحديث صنفه على أبواب الفقه وقد حوى أدلة فقهه رضي الله عنه، وقد ألفه بطلب من الخليفة المنصور. وكان إذا جلس للحديث تزين وتطيب أدبًا مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ومما اشتهر عنه قوله: "كل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر صلى الله عليه وسلم".

فأما أصول مذهبه رحمه الله فكانت: كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع العلماء ثم القياس. واشتهر عنه أصل آخر هو الأخذ بعمل أهل المدينة، ذلك أن أهل المدينة قد أخذوا سنة النبي صلى الله عليه وسلم كابر عن كابر وهم أهل دار الهجرة، عملهم استقر على ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم. وعليه فهم أولى الناس بمتابعة أفعالهم لأنهم أخذوها من النبي صلى الله عليه وسلم، حتى أنه كان يقدم عمل أهل المدينة على أحاديث الآحاد.

3- الإمام محمد بن إدريس الشافعي القرشي: ناصر السنة ومجدد المائة الثانية رحمه الله تعالى، ولد سنة 150 للهجرة (وهي نفس السنة التي توفي فيها أبو حنيفة) وتوفي سنة

¹⁹ البداية والنهاية لابن كثير 165/7.

204 للهجرة، فقد عُمر أربع وخمسون عامًا ملأ فيها أطباق الأرض علمًا. ويعود نسبة إلى عبد مناف حيث يلتقي نسبه مع نسب النبي صلى الله عليه وسلم. وهو الذي وضع قواعد الرواية وأول من ألف في أصول الفقه فألف كتاب "الرسالة" بطلب من عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله. وقد أخذ عن جمع من أشهر علماء زمانه منهم الإمام مالك ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، ومسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت، وكلهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم²⁰. أذن له شيخه مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة بالإفتاء وهو ابن خمس عشرة سنة وقيل ابن ثمانين سنة.

وأصول مذهبه مشابهة لأصول مذهب سابقه رضي الله عنهم جميعًا أي: الأخذ بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والإجماع والقياس، وقد رد العمل بالحديث المرسل إلا إن كان مرسل كبار التابعين.

4- الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: ولد في بغداد سنة 164 للهجرة وتوفي فيها سنة 241 للهجرة عن سبع وسبعين عامًا، وقد اشتهر رحمه الله بحادثة محنة خلق القرآن فصر على ذلك حتى ضرب ضربًا شديدًا وهو صابر محتسب أجره عند الله تعالى، فثبته الله وثبت به أمة الإسلام على عقيدتها عقيدة أهل السنة والجماعة. وأخذ العلم عن كبار المحدثين في زمانه كعلي بن المديني وأخذ أيضًا عن الشافعي رحمه الله تعالى وأخذ عنه كبار المحدثين في الإسلام كالبخاري وغيره. وقد ترك الإمام أحمد أثرًا خالدًا إلى يوم الدين وهو مسنده الذي أودع فيه قرابة أربعين ألف حديث من مئات الآلاف التي يحفظها²¹. وأما أصول مذهبه فهي مشابهة لأصول باقي الأئمة رضي الله عنهم، أي الأخذ بكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بالإجماع فالقياس، ولكنه كان كثير الأخذ بالحديث حتى كان يقدم الحديث الضعيف على القياس فقال: "ضعيف الحديث عندي أولى من رأي الرجال"²².

فكما نرى أن هؤلاء الأئمة جميعًا إنما يأخذون بالكتاب ثم بالسنة ثم بالإجماع ثم بالقياس، فهل الأخذ بالقرآن ثم بالسنة ثم بالإجماع، فإن لم يوجد دليل فيها فزرع الإمام إلى القياس، هل ذلك كله، مخالف لسنة النبي صلى الله عليه وسلم ومنهج الصحابة والسلف الصالح؟ تأمل معي عظم الإجماع العلمي أن ينسب هؤلاء الأئمة وأتباعهم إلى اتباع الهوى أو ينسب مقلدهم إلى إعراضه عن اتباع النبي صلى الله عليه وسلم، وتقديم قول إمامه على قول النبي صلى الله عليه وسلم. ولكن الجهل والتعصب يدعو إلى ما هو أعظم.

الخاتمة والخلاصة:

²⁰ فهل يعدل رجل له مثل هذا الإسناد بغيره في زمانه، فضلًا عن رجل من أهل زماننا!
²¹ وما أعجب أن يدعي أحد في هذا العصر أن "محدثًا" من محدثي هذا العصر هو كالإمام أحمد في زمانه، أعجب من هذا الميزان المعوج الذي توزن به الرجال، فإننا لله وإنا إليه راجعون.
²² أنظر إلى كلام الإمام أحمد وقارنه مع من يجعل الحديث الضعيف قسيم الموضوع، ثم يغير بمعاول هدمه على صروح السنة بحجة الضعف!

في ختام هذا البحث الوجيز، يتبين لنا بطلان ما يدعيه دعاة اللامذهبية في هذا الزمان، من أنهم هم الذين يتابعون النبي صلى الله عليه وسلم، وأن أتباع المذاهب الأربعة إنما يقدمون متابعة أئمتهم على متابعة النبي صلى الله عليه وسلم، فتفضي هذه المقولة إلى تضليل وتبديع وتفسيق -إن لم أقل وتكفير- أتباع المذاهب الأربعة. كيف لا وهم يرمون أتباعهم بقالة لا يرمى بها إلا كل زنديق هالك!

والخص فيما يلي أهم النقاط في هذا البحث:

- 1- متابعة النبي صلى الله عليه وسلم واجبة على كل مسلم، لا يسع أحد مخالفة ذلك وهو يعلم.
- 2- سنة النبي صلى الله عليه وسلم نقلت بالأسانيد، وقد محصها العلماء فبينو جيد الأسانيد من رديئها، وصحيحها من حسنها، وضعيفها وموضوعها، فمنها ما هو ثابت قطعاً ومنها ما هو ثابت ظناً، وهو محل نظر واجتهاد بين العلماء.
- 3- اتباع الرأي بلا دليل أمر غير مشروع في الإسلام بل هو يعرض صاحبه لسخط الله تعالى لأنه يتقول على الله تعالى بغير علم.
- 4- الرأي المبني على دليل من الكتاب والسنة هو أمر مشروع لا حرج فيه، وإن تعددت الآراء لأن الأدلة حمالة أوجه.
- 5- الأئمة الأربعة أخذوا العلم بالسند المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يكونوا ممن كان يتقول في دين الله عز وجل برأي مذموم أو هوًى متبع.
- 6- الأئمة الأربعة لهم أصول بنوا عليها مذاهبهم واجتهاداتهم، يسميها العلماء مصادر التشريع. وهم متفقون في مصادر التشريع الأصلية، بين متوسع ومضيق على حسب منهجه ومنهله.
- 7- من قلد الأئمة الأربعة هو متابع للنبي صلى الله عليه وسلم على وفق دليل إمامه. فاتباع العلم إما يكون بالنظر والاجتهاد من القادر عليه، أو بتقليد أهل النظر والاجتهاد لغير القادر عليه.
- 8- من أراد معرفة سنن النبي صلى الله عليه وسلم وكيفية العمل بها، لابد له من أخذ ذلك من كتب الفقه للمذاهب الأربعة المحررة المحققة، ولا بد أن يأخذ ذلك عن علماء ربانيين مسندين، يجلس إليهم على الركب فيأخذ علماً وعملاً، قولاً حالاً.

هذا آخر ما أردت بيانه في هذا البحث الوجيز، أسأل الله عز وجل أن أكون قد أصبت، فإن فعلت فمن فضل الله وإن لم أفعل فمن ذنبي واستغفر الله العظيم لي ولكل المسلمين والحمد لله رب العالمين.

خادم العلم الشريف

نبال قتلان

أبو عمر

دمشق الشام

الجمعة 12 ذو الحجة 1435

الموافق 5 تشرين الأول 2014